رهانات سياسة التبادل التجاري الحر الأمريكية تجاه دول الجنوب

أ/فاطمة الزهراء بن شعبان

مقدمة:

كان اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية الأقوى خلال تقريبا كل القرن العشرين. قامت الولايات المتحدة الأمريكية التي برزت كأقوى دولة اقتصاديا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية على وضع أسس بنية النظام الاقتصادي العالمي. نظرا لوضعية هذه الدولة المتميزة لأنها كانت تسمح لها بتصدير منتجاتها، قام المسئولون الأمريكيون بتطبيق مشروع مارشال الذي تضمن برنامج مساعدة لصالح الدول الأوربية التي انهار اقتصادها بسبب الحرب، كما أنهم عملوا على تشجيع إبرام الاتفاقية العامة حول التعريفة الجمركية والتجارة (GATT). أدت هاتان الخطوتان إلى تكريس التبادل التجاري الحر الذي يقتضي البحث المستمر عن أسواق جديدة.

اتسمت العلاقات الدولية آنذاك بصراع إيديولوجي بين هذا النموذج الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والنموذج الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفييتي وبالموازاة كانت دول العالم الثالث تحاول التغلب على ظروفها المتدهورة التي واجهتها بعد الحصول على استقلالها وهذا من خلال تبني أحد النموذجين للتمكن من تحقيق تطورها.

خلال تلك الفترة، كان الباحثون والخبراء يحللون العلاقات الدولية على أساس متغير رئيس وهو العاملان الإيديولوجي والعسكري حيث كانت تفسر التفاعلات الدولية من منظور توازن القوى وسياسة الردع والحروب بالنيابة التي كانت تفتعل بين دول العالم الثالث لتفادي المواجهة العسكرية المباشرة بين المعسكرين الغربي والشرقي لهذا سميت تلك الفترة بالحرب الباردة التي تميزت العلاقات الدولية خلالها بأولوية العامل العسكري مقارنة بالعامل الاقتصادي.

لكن، كان انهيار الاتحاد السوفييتي بمثابة توقيع على نهاية الحرب الباردة وإعلان عن تفوق النظام الرأسمالي، عندئذ تعالت أصوات العديد من الباحثين والمحللين السياسيين للجزم بتغير الأوضاع على مستوى الساحة الدولية بناء على فكرة أولوية المسائل الاقتصادية مقارنة بالعامل العسكري الذي فقد من أهميته في تحليل العلاقات بين الدول بعد انتهاء الصراع الإيديولوجي بين القطبين الشرقي والغربي وهذا لصالح النظام الرأسمالي.

في خضم هذه التغيرات الدولية، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية، سنة 1990، عن قرارها بإبرام اتفاقية تبادل تجاري حر مع المكسيك حيث تعتبر هذه المبادرة الأولى من نوعها لأنها تضم دولتين مختلفتين، دولة من الجنوب[1] وأقوى دولة اقتصاديا. ولم تقتصر الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الدولة المجاورة لها بل أبرمت اتفاقيات مماثلة مع دول أخرى من الجنوب، علما أنه خلال الحرب الباردة، لم تكن دول العالم الثالث محل اهتمام الدول الكبرى إلا عندما يتعلق الأمر ببسط النفوذ وباستغلال موادها الطبيعية.

بناء على هذا، الغرض من هذا المقال هو محاولة تبيان الأسباب الحقيقية التي تدفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إبرام اتفاقيات تبادل تجاري حر مع دول أضعف منها اقتصاديا وهذا من خلال الإجابة عن التساؤل التالي: هل دوافع الولايات المتحدة الأمريكية تتعلق فقط بمصالحها الاقتصادية أم هناك دوافع أخرى جيوسياسية نظرا لأن هذه الاتفاقيات تخص دولا من كل المناطق، من أمريكا الجنوبية وآسيا وإفريقيا؟

أولا، سنتطرق إلى السياق الدولي الذي أبرمت فيه هذه الاتفاقيات، ثم نعرض أبعاد التبادل التجاري الحر في الخطاب الرسمي الأمريكي وأخيرا سنحاول توضيح الأهداف الرئيسة لسياسة التبادل التجاري الحر الأمريكية تجاه دول الجنوب.

1 – السياق الدولي لإبرام الاتفاقيات:

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإبرام اتفاقيات تبادل تجاري حر مع دول الجنوب في ظروف دولية تتسم بـ :

أ- الاستعمال المفرط لمصطلح العولمة:

من الناحية اللغوية، يعني مصطلح العولمة تعميم الشيء وإكسابه طابع العالمية وتوسيع دائرته ليشمل كل العالم.

العولمة كظاهرة هي قديمة، تعكس مسار تطور باستمرار عبر عدة مراحل زمنية لأن الدول أقامت علاقات اقتصادية فيما بينها منذ 500 سنة، غير أن مسار العولمة تعزز أكثر بفضل التطور الهائل

للتكنولوجيات الجديدة ولوسائل النقل الذي أدى إلى تزايد الحركة عبر الحدود للسلع والخدمات ورؤوس الأموال التي عرفت مستويات قياسية.

هذا فيما يخص العولمة كظاهرة، أما كمصطلح فتعتبر جديدة تاريخيا. ورد مصطلح العولمة (mondialisation) في القاموس الفرنسي روبرت (Robert) سنة 1953، بينما ذكر في القاموس الأمريكي ويبستر (Webster) مصطلح الشمولية (globalization) سنة 1961[2]، علما أنه منذ السبعينات، كان استعمال مصطلحي التدويل (internationalisation) والعابر للدول (transnational) يعبر عن التدفقات بين أو عبر الأمم بمختلف أشكالها الاقتصادية والمالية والإعلامية. لم يشرع في استعمال هذا المصطلح بشكل مكثف إلاّ في التسعينات.

من حيث المفهوم، لا يوجد تعريف جامع نظرا لاختلاف وجهات نظر المفكرين، بالإضافة إلى أن مختلف التعريفات لم تتطرق لمفهوم العولمة كظاهرة في حد ذاتها بل هي عبارة عن وصف لميكنزمات تطور مسار العولمة وكذا تجلياته وآثاره حتى إنها تبدو كامتداد لنظرية التدويل التي كانت سائدة منذ السبعينات. لهذا السبب، تجري المطابقة بين العولمة وتجلياتها الاقتصادية وهذا راجع إلى أن العولمة تتجلى أكثر في شقها الاقتصادي مقارنة بالمقاربات التي تطرح فكرة العولمة السياسية أو الثقافية.

لهذا، يمكننا الأخذ بتعريف العولمة الذي بلوره صندوق النقد الدولي حيث يعتبر بأنها "الاعتماد المتبادل الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم الناتج عن ارتفاع حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود. إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال والانتشار السريع للتكنولوجيا في كل أرجاء العالم"[3].

كما سبق ذكره ورد الاستعمال المكثف لمصطلح العولمة في التسعينات، أي بعد انتهاء الحرب الباردة، وهذا بهدف تنظيم كل العلاقات الاقتصادية الدولية وفق النموذج الرأسمالي بحكم تفوقه على النموذج الاشتراكي. هكذا، أكدت مختلف الكتابات والخطابات على فكرة أساسية مفادها أن الدول التي لا تندمج ضمن مسار العولمة ستبقى على الهامش ولن تتمكن من تحقيق تطورها اقتصاديا الذي تكون له انعكاسات على مستوى الاستقرار السياسي.

ب – بروز الجيواقتصاد كمقاربة تحليلية: كانت الدراسات تعنى بتحليل السياسات الخارجية للدول بواسطة مقاربة

جيوسياسية تربط بين السياسة والعامل الجغرافي. يعتبر المفكر الألماني فريدريش راتزل (Friedrich Ratzel) من أهم المنظرين في هذا المجال حيث استخدم مفهوم "الجيوسياسة" ضمن منظور يشجع على التوسع الاستعماري، فقد حثّ الدولة الألمانية على الاستحواذ على مناطق حيوية لتعزيز قوتها معتبرا أن الحدود عبارة عن عضو حي يتحدد موضعه حسب القوة والتغير الإقليمي للدولة.

فخلال فترة الحرب الباردة، كانت "الجيوسياسة" تحدد مدى أهمية المنطقة المعنية بالنسبة للقوتين الكبريين ودوائر تحركها وسلم أولوياتها، كما تحدد نوعية ومستوى التفاعل بين مختلف القوى المتواجدة أصلا في المنطقة المعنية[4]. إن التحكم السياسي والاستراتيجي في الأراضي كان مقياس القوة.

لكن، عند انتهاء الحرب الباردة، ظهر طرح يقضي بتراجع أهمية "الجيوسياسة" أمام بروز مقاربة "الجيواقتصاد" التي تهتم بتحليل سلوك الدول على أساس اعتبارات اقتصادية وهذا راجع لانتهاء الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي الذي كانت تطغى عليه الجوانب السياسية والعسكرية مقارنة بالقضايا الاقتصادية.

بعد انتهاء الصراع شرق- غرب، برز تنافس بين الدول التي كانت تنتمي إلى نفس القطب ولكنه ذو طابع اقتصادي وبشكل أخص تجاري يتمحور حول النفوذ إلى الأسواق والتحكم في التكنولوجيا.

هذه هي الأطروحة التي دافع عنها إدوارد لوتواك (Edward Luttwak)، أحد أبرز منظري الجيواقتصاد الذي اعتبر أن "التهديدات العسكرية والتحالفات قد فقدت أهميتها مع تنظيم التجارة الدولية، وبالتالي الأولويات الاقتصادية لم تعد تحجب بل أصبحت تحتل المرتبة الأولى"[5]. بالنسبة له الهدف الرئيس للدولة هو الحصول أو الحفاظ على موقع تحسد عليه على مستوى الاقتصاد العالمي.

استخدم لوتواك في طرحه عبارات ذات طابع عسكري لوصف وتحليل سلوكيات جيواقتصادية حيث اعتبر أن " رؤوس الأموال التي تجلبها أو تستثمرها الدولة تساوي القوة العسكرية وأن الدعم المقدم لتطوير المنتجات يعادل تطوير الأسلحة. كما أن النفوذ إلى الأسواق بدعم من الدولة يحل محل القواعد والحاميات العسكرية المنتشرة في الخارج ويعوض العمل الدبلوماسي. هذه الأنشطة المختلفة - الاستثمار والبحث والتطوير وإيجاد السوق - تندرج ضمن العمل اليومي لشركات القطاع الخاص التي

تؤديها لأسباب تجارية بحتة. ولكن عندما تتدخل الدولة أي عندما تشجع وتساعد أو توجه هذه الأنشطة، فيصبح الأمر أكثر من اقتصاد بحت، فهو جيواقتصاد"[6].

من جهته، أكد المفكر الفرنسي باسكال لورو (Pascal Lorot) على أن الاقتصاد هو مقياس القوة معتبرا أن "الجيواقتصاد هو تحليل الإستراتيجيات ذات طابع اقتصادي – خاصة تجاري- التي تقررها الدول في إطار سياسات تهدف إلى حماية اقتصادها الوطني أو بعض جوانبه وإلى التمكن من التحكم في التكنولوجيات الأساسية مع الاستحواذ على بعض أجزاء السوق العالمي المتعلقة بإنتاج أو تسويق سلعة أو مجموعة سلع حساسة تمنح لمن يملكها أو يتحكم فيها عنصر القوة والنفوذ على المستوى الدولي"[7].

كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة تولي اهتماما لهذه المسألة وتخوض ما يدعى "بالحرب الاقتصادية" التي هي في جوهرها ذات طابع تجاري. ففي هذا السياق الفكري الذي أفرزته نهاية الحرب الباردة، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتوجه نحو دول الجنوب.

يتجلى هذا الأمر بوضوح في التقرير الذي أعده مساعد وزير التجارة الأمريكي المكلف بالشؤون الدولية، جيفري غارتن (Jeffrey Garten) سنة 1994 حدد من خلاله أبرز الأسواق (Big Emerging Markets) التي يبلغ عددها عشر دول علما أنه حث على النفوذ إليها بناء على فكرة مفادها أن واردات هذه الدول ستفوت واردات أوروبا واليابان سنة 2010. تتمثل هذه الدول العشر في: المكسيك والبرازيل والأرجنتين بالنسبة لأمريكا الجنوبية والصين (موسعة إلى هونغ كونج وتايوان) وأندونيسيا وكوريا الجنوبية والهند بالنسبة لآسيا وبولونيا وتركيا بالنسبة لأوروبا وإفريقيا الجنوبية بالنسبة لإفريقيا. فيما بعد تم إضافة أربع دول أخرى إلى هذه القائمة وهي: ماليزيا والفيليبين وتايلاند وسنغافورة.

تجدر الإشارة أن سياسة التبادل التجاري الحر الأمريكية تجاه دول الجنوب اهتمت منذ بداية التسعينات إلى غاية اليوم بمعظم هذه الدول التي ذكرت في تقرير غارتن، مما يعني أنها تكرس نوعا من التوسع الجغرافي ذي الطابع الاقتصادي ولكن هدفه سياسي في جوهره لأنه كما أكد على ذلك كل من لوتواك ولورو الغاية هي تحقيق القوة. بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية يتعلق

الأمر بالحفاظ على تفوقها على مستوى الساحة الدولية.

ج - إرادة الهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية: إن مصطلح الهيمنة ذو أصل إغريقي "eghestai" ويعني "القيادة" و"الزعامة" وينحدر من الفعل eghemoneuo الذي يعني "تقدم " و"قاد" ومنه أن يكون "قائدا" و"مسيطرا". يقصد الإغريق القدامى بالهيمنة "eghemonia" القيادة العليا للجيوش. خلال حرب بيلوبوناس التي نشبت بين سبارتا وأثينا، كانت المدينة المهيمنة "cité eghemon" هي تلك التي تقود تحالف المدن الإغريقية التي كانت تتصارع فيما بينها[8].

إن لمصطلح الهيمنة[9] معنيين: فهم ممارسة السلطة من جهة وإدراك تصور العالم لدى الفاعل الأساسي الذي يقرر ويقود في نفس الوقت، أي أنه هو من يوجه.

لا بد من الإشارة إلى أنه عكس ما تقر به بعض الأفكار المسبقة، الهيمنة ليست فقط سيطرة القوي على الضعيف في شكلها البسيط، بل إن المهيمن لا بد أن يكون قادرا على تحقيق الإجماع فيما يخص المبادرات التي يقوم بها.

و منه، إن معايير السلطة لدى المهيمن هي مادية ومعنوية. يعتبر روبرت كيوهان (Robert Keohane) أن العوامل المادية للقوة التي تسمح للدولة من أن تكون مهيمنة هي: التحكم في إنتاج المواد القاعدية، خاصة منها الطاقة، والتحكم في حركات رؤوس الأموال العالمية والتمتع بحجم كبير يسمح لها بأن تكون سوقا كبيرا للاستيراد (هذا يعني التحكم في العرض والطلب على المستوى العالمي) والتمتع بامتيازات تنافسية على الأسواق ذات القيمة المضافة المرتفعة (وهذا يرتبط بمدى تفوقها التكنولوجي)[10].

أما فيما يخص المعايير المعنوية، يتوجب على المهيمن أن يكون قادرا على تحقيق التوافق حوله وهذا بواسطة قيم مشتركة مع الفاعلين الآخرين. تندرج ضمن هذا التصور "القوة اللينة" التي نادى بها المفكر الأمريكي جوزيف ناي (Joseph Nye) سنة 1990 حيث اعتبر أن "السلطة اللينة" تسمح للدولة إقناع الآخرين باتخاذ الاختيارات التي تناسبها". تتمثل مصادر القدرة على الاختيار التكميلي (pouvoir de cooptation) بواسطة السياسة اللينة في الثقافة والإيدولوجيا[11].

في خضم هذه النقاشات، لم تبرز إرادة الهيمنة الأمريكية فقط من خلال كتابات المفكرين الأمريكيين، بل كذلك عبر خطابات المسئولين السياسيين. من بين العديد من الوثائق

الرسمية، نذكر وثيقة سرية لوزارة الدفاع الأمريكية التي أثارت ضجة كبيرة والتي تمت بلورتها سنة 1991 من قبل لجنة ترأسها بول فولفوفتز (Paul Wolfowitz) الذي كان يشغل آنذاك منصب مساعد وزير الشؤون الخارجية مكلف بالقضايا السياسية.

جاء في هذا التقرير الذي تسرب محتواه للرأي العام سنة 1992، أنه "لا بد من إقناع المنافسين المحتملين أنهم ليسوا بحاجة إلى الطموح للعب دور كبير أو حتى مجرد التفكير في لعب دور جهوي. لا بد من إحباط عزيمتهم إذا ما أرادوا تحدي التفوق الأمريكي وتغيير النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم"[12].

بالنسبة لبول فولفوفتز، كان لا بد من منع " بروز منافس جديد" ولتحقيق ذلك "يجب إبقاء الميكانزمات التي تردع المنافسين المحتملين الذين يريدون لعب دور هام جهويا أو عالميا"[13].

إرادة الولايات المتحدة الأمريكية في إزاحة أي منافس للحفاظ على ريادتها تتجلى أيضا من خلال تصريحات وزير الخارجية الأمريكي السابق واران كريستوفر (Warren Christopher) الذي قال سنة 1993: " يجب علينا أن نبذل مجهودا للحصول على الأسواق مماثلا للمجهود الذي قمنا به للفوز أثناء الحرب الباردة"[14].

هكذا، بالنسبة لواران كريستوفر حالة التنافس الاقتصادي مع الدول الأخرى تشبه الحرب الباردة لهذا دعا إلى ضرورة العمل على إبقاء التفوق الأمريكي فالصراع بين الدول لم يعد إيديولوجيا بل هو "حرب اقتصادية".

بالنسبة لخليفة واران كريستوفر، مادلين أولبرايت (Madeleine Albright) لا يتعلق الأمر فقط بمنع بروز منافسين محتملين وبالاستحواذ على الأسواق، بل كذلك بقيادة النظام الدولي كما صرحت بذلك في شهر جانفي من سنة 1997 حيث قالت: " يجب أن نواصل في صقل نظام اقتصادي شامل يخدم أمريكا. نحن الأكبر ونرى الأشياء بشكل أبعد من الأمم الأخرى"[15].

إذا، يبدو واضحا من خلال المقاربات الفكرية الأمريكية والخطاب الرسمي أن سياسة تبادل تجاري حر التي بلورتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه دول الجنوب بعد الحرب الباردة تندرج ضمن إرادتها في الهيمنة لمواجهة منافسة الدول المتطورة الأخرى، أي أوربا واليابان. فالتنافس وإن كان اقتصاديا والذي يتجلى أكثر في المجالات التجارية حيث

إن المفاوضات على مستوى منظمة التجارة العالمية خير دليل، إلاّ أن الغاية سياسية طالما أن الهدف هو الحفاظ على التفوق الأمريكي.

2 – أبعاد سياسة التبادل التجاري في الخطاب الأمريكي:

بعيدا عن نظريات التبادل التجاري الحر، الامتياز المطلق لآدم سميث (Adam Smith) والامتياز النسبي لدافيد ريكاردو (David Ricardo) والتنافس غير التام لبول كروغمان (Paul Krugman)، إن معنى التبادل التجاري الحر في الخطاب الرسمي الأمريكي يأخذ أبعادا ذات طابع سياسي وأمني.

أ – الأمن والتجارة: في الولايات المتحدة الأمريكية هناك تلاحم بين التجارة والمسائل الأمنية. بالفعل، إن المبادرة المتعلقة بمشروع الأمريكيات (projet des Amériques) الذي أعلن عنه الرئيس بيل كلينتون (Bill Clinton) بمناسبة انعقاد قمة ميامي في ديسمبر من سنة 1994 والذي يهدف إلى إقامة منطقة تبادل تجاري حر تشمل كل القارة الأمريكية، لم يتم عن وزارة التجارة الأمريكية أو عن المجلس الاقتصادي الوطني بل هو مبادرة بلورها مجلس الأمن الوطني مما يعكس العلاقة الوطيدة بين الأمن والسياسة التجارية.

مع أحداث 11 سبتمبر 2001، تعززت أكثر هذه العلاقة ويتجلى هذا ليس فقط من خلال الخطاب الرسمي الأمريكي، بل كذلك عبر المعايير التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية لإبرام اتفاقيات تبادل تجاري حر مع دول الجنوب.

ففي 20 سبتمبر من سنة 2001، أي بعد بضعة أيام من الاعتداء الإرهابي، نشر الممثل الأمريكي للتجارة وهو أهم مسئول في الجهاز التنفيذي الأمريكي في مجال التجارة الخارجية، روبرت زوليك (Robert Zoellick) مقالا في جريدة واشنطن بوست تحت عنوان جد معبر وهو "**مكافحة الإرهاب بواسطة التجارة**".

إن رسالة زوليك كانت واضحة حيث أكد على ما يلي: "إن أعداءنا القدامى فهموا أن الولايات المتحدة هي بلد الديمقراطية وأعداؤنا الحاليون سوف يفهمون أن الولايات المتحدة هي المحرك الاقتصادي للحرية وللمبادرة والتطور. لهذا السبب، التفوق الأمريكي في المجالات الاقتصادية والتجارية الدولية هو أمر حيوي. التجارة تعني أكثر من الفعالية الاقتصادية. التجارة تنمي القيم

التي ستكون في قلب هذا الكفاح الطويل"[16].

إذا، تعتبر مكافحة الإرهاب نضالا من أجل الحرية تحتل التجارة فيه موقعا هاما. يتجلى هذا بشكل أوضح في المعايير التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية لاختيار المرشحين من دول الجنوب المعنيين بإبرام اتفاقيات التبادل الحر حيث إن أحد أهم المعايير هو " تعاون الدولة المرشحة مع الولايات المتحدة في مجالي الأمن والسياسة الخارجية ".

نذكر في هذا الإطار مثالا على هذا التوجه الأمريكي. إن اتفاقية التبادل التجاري الحر المبرمة مع سنغافورة تم التوقيع عليها في البيت الأبيض في احتفال فخم وهذا في 06 ماي من سنة 2003، بينما وقعت الاتفاقية المبرمة مع الشيلي بعد شهر من الأولى، في 06 جوان من سنة 2003، في مدينة ميامي من قبل وزيري التجارة للبلدين. الرسالة واضحة: الفرق بين الدولتين هو أن سنغافورة ساندت الولايات المتحدة في سياستها ضد العراق، بينما الشيلي لم يفعل ذلك.

دليل آخر على العلاقة الوطيدة بين الأمن والتجارة هو أن هذه الأخيرة تحتل مكانة لا بأس بها في نص إستراتيجية الأمن الوطني التي بلورها الرئيس الأمريكي جورج ولكر بوش (George Walker Bush) سنة 2002، حيث يؤكد نص الفصل السادس على أن " الأسواق المفتوحة والتجارة الحرة هي أولويات أساسية في إستراتيجية الأمن الوطني الأمريكي"[17].

إن الربط بين الأمن والتجارة وارد أيضا في قانون التجارة لسنة 2002 الذي يؤكد على أن اتفاقيات التبادل التجاري الحر ستخدم نفس الأهداف التي كانت مسطرة في الاتفاقيات الأمنية المبرمة خلال الحرب الباردة. هي إذا تحالفات هدفها ليس فقط اقتصاديا بل استراتيجي نظرا لحرص الولايات المتحدة الأمريكية على ربط التجارة بالأمن ضمن ظروف دولية تتسم بضرورة مكافحة عدو جديد يتمثل في الإرهاب.

بالتالي، لم يعد الأمر يتعلق فقط بالجيواقتصاد القائم على الاستحواذ على الأسواق، بل نقترب أكثر من المقاربة التحليلية للهيمنة التي تؤكد كما سبق ذكره على أن المهيمن لا بد أن يكون قادرا على تحقيق التوافق حول المبادرات التي يتقدم بها. فالولايات المتحدة الأمريكية لا تقوم بذلك بالعمل الدبلوماسي لوحده بل كذلك بواسطة التجارة وهذا باسم الحفاظ على الأمن الوطني.

ب – التبادل التجاري الحر والقيم الأمريكية: إن الخط الذي سطره الرئيس روزفلت (Roosevelt) هو أن الولايات المتحدة لا تصدر فقط سلعا بل تصدر كذلك قيم الحرية والديمقراطية التي تعتبر عالمية. تعمل الولايات المتحدة وفق فكرة مفادها أن الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي يدمج إليها التبادل التجاري الحر تحقق التطور الاقتصادي وتنقص من أخطار انعدام الأمن والاستقرار.

يتجلى هذا التوجه بشكل واضح في مبادرات التبادل التجاري التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه دول أمريكا الجنوبية والدول العربية. ففي سنة 1994، عندما أعلن الرئيس بيل كلينتون عن مبادرة إقامة منطقة للتبادل التجاري تشمل كل القارة الأمريكية كانت مرفقة بجوانب أخرى ليست ذات طابع تجاري تتمثل في إرساء الديمقراطية والحفاظ على حقوق الإنسان.

الأمر سيان بالنسبة لمبادرة إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية التي أطلق عليها الرئيس الأمريكي جورج ولكر بوش في 09 ماي من سنة 2003 تسمية "مشروع الشرق الأوسط الكبير" الذي يشمل كل الدول الواقعة بين باكستان والمغرب الأقصى. تم ذكر الديمقراطية وحقوق الإنسان في إطار هذا المشروع وهذا بالحث على إجراء إصلاحات تقوم على تنظيم انتخابات حرة من أجل التداول السلمي على السلطة وعلى تحسين حماية حقوق الإنسان بواسطة تعزيز الجهاز القضائي والحكم بشفافية.

الربط بين التبادل التجاري الحر والقيم الأمريكية كأحد الشروط لإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب وارد بشكل واضح في الخطاب الذي ألقاه الرئيس جورج ولكر بوش في 22 مارس من سنة 2002 في مدينة مونتراي الكندية حيث إنه طلب من الدول النامية تطبيق إصلاحات لتشجيع القطاع الخاص والسوق الحرة والانفتاح على السوق وقيم الحرية والديمقراطية وفي المقابل ستلتزم الولايات المتحدة بمنحها إمكانية النفوذ إلى سوقها الكبير.

ما يستخلص هو أن إبرام اتفاقيات التبادل التجاري الحر مع دول الجنوب هو امتياز لا يمنح إلاّ للدول التي تعمل بالقيم الأمريكية ومنه تتجلى الأهداف الأمريكية المتعلقة بصقل العالم وفق منظورها للحفاظ على هيمنتها وهذا بواسطة "القوة اللينة" المطبقة من خلال سياسة التبادل التجاري الحر، أي كما

حث على ذلك المفكر جوزيف ناي "العمل على إقناع الآخرين باتخاذ الاختيارات التي تناسبها".

3- أهداف سياسة التبادل التجاري الحر الأمريكية تجاه دول الجنوب:

أ – الأهداف الاقتصادية: أولا، لا بد من الإشارة إلى أن ما يميز سياسة التبادل التجاري الحر الأمريكية تجاه دول الجنوب هو العدد الكبير من الاتفاقيات التي أبرمت خاصة بعد 11سبتمبر. بالفعل، بعد الاتفاقية المبرمة مع المكسيك والتي دخلت حيز التطبيق في جانفي من سنة 1994 والمعروفة باتفاقية نافتا التي انضمت إليها كندا، فإن الولايات المتحدة قامت منذ 2001 بالتفاوض على 19 اتفاقية للتبادل التجاري الحر مع دول الجنوب حيث إن أغلبها دخلت حيز التطبيق.

إن أهم الأهداف الاقتصادية التي تتجلى من خلال هذه الاتفاقيات هي:

1 – استخدام كل اتفاقية تبرم كنقطة انطلاق للمفوضات التي ستخص اتفاقيات لاحقة وهذا بهدف التطرق إلى ملفات جديدة. فإضافة إلى تجارة السلع، تحرص الولايات المتحدة على إدراج تجارة الخدمات خاصة منها تلك المتعلقة بالخدمات المالية والاتصالات والإلكترونيك والمنتجات الثقافية. ففي كل اتفاقية تدرج مقاييس وإجراءات تخدم المصالح الأمريكية أو بصيغة أصح مصالح الشركات الأمريكية الكبرى.

2- إدراج القضايا التجارية التي لم يتم الاتفاق عليها ضمن مفاوضات منظمة التجارة العالمية من أجل إحداث أثر رافعة من الأسفل إلى الأعلى حتى تضغط على الدول الأعضاء في هذه المنظمة لحل مشاكل الملفات التي بقيت عالقة. نذكر في هذا الإطار على سبيل المثال لا الحصر ملف الزراعة الذي لم تتفق عليه الولايات المتحدة ودول الوحدة الأوروبية. ففي غياب الاتفاق، يقوم كل طرف بمواجهة الآخر عبر دعم صادرات المنتجات الزراعية. كما أن هناك نقطة اختلاف أخرى تتعلق بالمنتجات محولة الجينات (OGM).

ففي الاتفاقية التي أبرمتها الولايات المتحدة الأمريكية مع المغرب الأقصى والتي دخلت حيز التطبيق سنة 2006، تم الاتفاق على تحرير تجارة المنتجات الزراعية عبر الإلغاء التام تدريجيا للتعريفة الجمركية على مدى ست سنوات وهذه مدة قصيرة جدا بحيث إنها تؤثر على الإنتاج المحلي للمواد الأساسية مثل الذرة والصوجة. فيما يخص المنتجات محولة الجينات، أكد المسئولون المغربيون على أنه لن يدخل السوق المغربي أي منتج لا

تتوفر فيه الشروط الصحية ولكن في نفس الوقت اعترف هؤلاء أن بلدهم لا يملك المخابر المختصة لرصد المنتجات محولة الجينات[18].

إذا، لمواجهة تحفظات الدول الأوروبية، تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقيات التبادل التجاري الحر مع دول الجنوب لدفع وتيرة التفاوض على مستوى منظمة التجارة العالمية مع الأخذ بعين الاعتبار أنها لا تعقد هذه الاتفاقيات إلاّ مع دول الجنوب التي هي عضو في هذه المنظمة.

ب - الأهداف السياسية: إن الفكرة السالفة الذكر حول تشبيه اتفاقيات التبادل الحر بالمعاهدات الأمنية المبرمة أثناء الحرب الباردة لخير دليل على أن وراء هذه الاتفاقيات أهدافا جيوسياسية من أجل التأقلم مع تغير الأوضاع الدولية بعد انتهاء صراع شرق-غرب هذا إضافة إلى الأهداف الاقتصادية السالفة الذكر.

إن أول دولة من الجنوب تم إبرام اتفاقية معها هي المكسيك والتي تلتها مباشرة مبادرة إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر تشمل كل القارة الأمريكية التي يتم دمجها بواسطة التجارة والديمقراطية. الهدف هو تحقيق الاستقرار الذي هو حيوي في هذه المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لأنها تمثل مجال أمنها المباشر. بالنسبة للولايات المتحدة لا بد من تحصين هذه المنطقة ضد منافسة كل من أوروبا وحاليا الصين وهذا وفق مبدإ مونرو (Monroe). لقد عبر عن هذا الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب حين صرح أن هذه المبادرة تمثل أحد أولويات سياسته والتي تهدف إلى "مواجهة التواجد الاقتصادي للدول الأوربية ومنه قد حان الوقت للعمل"[19].

تبرز الأهداف الجيوسياسية كذلك من خلال الاتفاقية المبرمة مع المغرب الأقصى. دون التقليل من أهمية الجوانب الاقتصادية، إلاّ أن هذه الاتفاقية أبرمت لاعتبارات سياسية وإستراتيجية والدليل على ذلك احتجاج نائب رئيس غرفة التجارة الأمريكية والتي تعتبر من أقوى اللوبيهات وليام وركمان (William Workman) الذي ذكر حالة المغرب الأقصى لانتقاد السياسة الأمريكية التي تلجأ إلى إبرام اتفاقيات مع دول صغيرة لأهداف سياسية بحتة وهذا على حساب الرهانات التجارية الكبرى على المستوى العالمي[20].

رهانات هذه الاتفاقية مزدوجة. أولا، يتعلق الأمر بعرقلة المشروع الأورو-متوسطي بغرض تعزيز التواجد

الأمريكي في المنطقة ومنع بروز قطب قوي من شأنه المساس بالتفوق الأمريكي كما أكد على ذلك بول فولفوفتز في تقريره السري السالف الذكر. لا بد من الإشارة إلى أن هذه الاتفاقية أثارت غضب وزير التجارة الفرنسي آنذاك الذي صرح أن هذه الاتفاقية لا تتطابق مع العلاقات الاقتصادية بين المغرب الأقصى والوحدة الأوروبية.

ثانيا، بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية هذه الاتفاقية هي بمثابة رسالة إلى الدول العربية الأخرى في الوقت الذي كانت فيه الحرب في العراق على أشدها. الولايات المتحدة التي اختارت المغرب الأقصى ليكون نموذجا، أعلنت فيما بعد نيتها في إقامة منطقة تبادل تجاري حر في الشرق الأوسط الكبير وهذا لأجل تعزيز وتأمين التواجد الأمريكي في المنطقة التي تزخر بموارد الطاقة وهذا بهدف صد منافسة كل من الدول الأوروبية والصين وكذا لأجل الحصول على اعتراف عربي بدولة إسرائيل.

الأمر سيان بالنسبة لدول من آسيا حيث عرضت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة لصالح الدول الأعضاء في منظمة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) سنة 2002 تهدف إلى إقامة شبكة من اتفاقيات التبادل التجاري الحر. وقد تم بالفعل إبرام اتفاقيات مع سنغافورة وماليزيا وتايلاند دخلت حيز التنفيذ. هناك كذلك اتفاقية أخرى مع كوريا الجنوبية سنة 2007 ولم تطبق بعد. هدف الولايات المتحدة الأمريكية هو احتواء صعود الصين كقوة جهوية الأمر الذي من شأنه إضعاف التواجد الأمريكي في هذه المنطقة. بطبيعة الحال، لا يمكن للصين أن تنافس الولايات المتحدة في تفوقها على المستوى العالمي ولكنها تمثل منافسا جهويا.

خاتمة:

ما يستخلص هو أن الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول عملا بالتبادل التجاري الحر، تطبق منذ انتهاء الحرب الباردة سياسة تبادل تجاري حر تجاه دول الجنوب ليس فقط لأنها تخدم مصالحها التجارية لمواجهة حلفائها التقليديين الذين أصبحوا منافسين لها، بل لأنها تساهم في الانتشار الجيوسياسي الأمريكي بعد انتهاء صراع شرق- غرب. هذه الأمور كلها تكرس الهيمنة الأمريكية على مستوى الساحة الدولية.

المراجع:

الكتب:

- أنـور عبـد المالـك. تغـيير العـالم. نشرعالم المعرفة، 1985.

- Biarnès Pierre, 2003. Pour l'empire du monde. Les américains aux frontières de la Russie et de la Chine. Ed. Ellipses. Paris.

- Colson Bruno, 1997. La stratégie américaine et l'Europe. Ed. Economica. Paris.

- Gauchon Pascal et Huissoud Jean-Marc, 2007. Les grandes puissances du XXI[e] siècle. Ed. Presses Universitaires de France. Paris.

- Nye Joseph, 1992. Le leadership américain. Quand les règles du jeu changent. Ed. Presses Universitaires de Nancy.

- Paquin Stéphane, 2005. Economie politique internationale. Ed. Montchrestien.

- Groupe de chercheurs, 2005. Géopolitique des Etats-Unis. Culture, intérêts et stratégies. Ed. Ellipses. Paris.

مقالات:

- Alexandre Delamarre. 2003. « La politique de Cléon ». In Géopolitique, n° 82, Avril- Juin, 2003. Paris.

- De Beer Patrice, 2001. «Les Etats-Unis à la reconquête de leur pré carré d'Amérique Latine». In Le Monde, du 17/02/2001. Paris.

- Michel Foucher, 1997. « La fin de la géopolitique ? Réflexions géographiques sur la grammaire des puissances ». In Politique étrangère, n°1, 1997. Paris.

- Robert Zoellick, 2001. « Countering terrorism with trade ». in The Washington Post, 20/09/2001, disponible sur le site www.washingtonpost.com. Washington.

وثائق إلكترونية:

- Deblock Christian, 2004. « Le libre-échange et les accords de commerce dans la politique commerciale américaine », étude élaborée en 2004 et diffusée sur le site du Centre Etudes Internationales et Mondialisation de l'université du Québec à l'adresse : www.uqam.ca

- Deblock Christian, 2002. « Mondialisation et régulation », in http://unites.uqam.ca/gric (Groupe de Recherche sur l'Intégration Continentale. Université du Québec). Mis en ligne en février 2002.

الهوامش:

(1) فيما يخص فترة ما بعد الحرب الباردة، نفضل استخدام مصطلح دول الجنوب بناء على المعيار الجغرافي عوض العالم الثالث لأن هذا الأخير يرتبط بالصراع الإيديولوجي بين الشرق والغرب.

(2)Paquin Stéphane. Economie politique internationale. Ed. Montchrestien, 2005, p.21.

(3) Deblock Christian, « Mondialisation et régulation », in http://unites.uqam.ca/gric. Mis en ligne en février 2002.

(4) أنور عبد المالك. تغيير العالم. نشرعالم المعرفة، 1985. ص. 39 .

(5)Gauchon Pascal et Huissoud Jean-Marc. Les grandes puissances du XXIe siècle. Ed. Presses Universitaires de France, 2007, p.16.

(6)Michel Foucher. « La fin de la géopolitique ? Réflexions géographiques sur la grammaire des puissances ». In Politique étrangère, n°1, 1997, p. 27.

(7)Pascal Lorot. « La géoéconomie. Nouvelle grammaire des rivalités internationales », diffusée à l'adresse : http://www.afri-ct.org/IMG/pdf/lorot2000.pdf.

(8)Grégory Vanel. « Le concept d'hégémonie en économie politique

- Grégory Vanel, 2003. « Le concept d'hégémonie en économie politique internationale ». Cahier de recherche 03-02, avril 2003, du centre Etudes internationales et mondialisation de l'université du Québec. Document disponible à l'adresse du site: www.unites.uqam. ca/gric.

- Najib Akesbi, 2004. « Les dispositions agricoles de l'accord de libre-échange Maroc – Etats-Unis », conférence animée lors du séminaire ACRALENOS, organisé à Montpellier les 19 et 20 novembre 2004. Document disponible à l'adresse : www.univ-pau.fr/RECHERCHEGDRI-EMMA/RINOS/Acralenos.

-Pascal Lorot, 2000. « La géoéconomie. Nouvelle grammaire des rivalités internationales », diffusée à l'adresse : http://www.afri-ct.org /IMG/ pdf/ lorot 2000. pdf.

- نص إستراتيجية الأمن الوطني لسنة 2002 المتواجد على مستوى الموقع الإلكتروني للبيت الأبيض: www.whitehouse.gov/nss.html

internationale ». Cahier de recherche 03-02, avril 2003, du centre Etudes internationales et mondialisation de l'université du Québec. Document disponible à l'adresse du site : www.unites.uqam.ca/gric.

(9) استعمل هذا المصطلح في بداية القرن الماضي من قبل أنطونيو غرامشي ضمن تحليل سياسي وثوري، ثم أعيد استخدامه بشيء من التغيير خلال السبعينات من قبل بعض المفكرين الاقتصاديين، خاصة منهم شارل كيندلبرجر (Charles Kindleberger)، الذين حاولوا إدراج عامل السلطة في تحليل ديناميكية الاقتصاد العالمي.

(10)Ibid.

(11) Nye Joseph. Le leadership américain. Quand les règles du jeu changent. Ed. Presses Universitaires de Nancy, 1992, p. 158 et p. 173.

(12)Biarnès Pierre. Pour l'empire du monde. Les américains aux frontières de la Russie et de la Chine. Ed. Ellipses, 2003, p.29

(13) Alexandre Delamarre. « La politique de Cléon ». In Géopolitique, n° 82, Avril-Juin, 2003, p.20.

(14) Groupe de chercheurs. Géopolitique des Etats-Unis. Culture, intérêts et stratégies. Ed. Ellipses, 2005, p181.

(15) Colson Bruno. La stratégie américaine et l'Europe. Ed. Economica, 1997, p.43.

- المقال موجود على مستوى الموقع الالكتروني للصحيفة: www.washingtonpost.com

(17) نص إستراتيجية الأمن الوطنين متواجد على مستوى الموقع الإلكتروني للبيت الأبيض: www.whitehouse.gov/nss.html

(18) Najib Akesbi. « Les dispositions agricoles de l'accord de libre-échange Maroc – Etats-Unis », conférence animée lors du séminaire ACRALENOS, organisé à Montpellier les 19 et 20 novembre 2004.

(19) De Beer Patrice. «Les Etats-Unis à la reconquête de leur pré carré d'Amérique Latine». In Le Monde, du 17/02/2001, p.5.

(20) Deblock Christian. « Le libre-échange et les accords de commerce dans la politique commerciale américaine », étude élaborée en 2004 et diffusée sur le site du Centre Etudes Internationales et Mondialisation de l'université du Québec à l'adresse : www.uqam.ca